جامعة الفيوم

كلية التربية

تطوير جامعات الشركات بمصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة من

أميرة صبري أحمد رياض

تحت إشراف

أ. د/ يوسف عبد المعطي مصطفى

استاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم والمشرف على قسمي الإدارة التربوية وسياسات التعليم والتربية المقارنة

كلية التربية –جامعة الفيوم

د/ حسنية حسين عبد الرحمن

الاستاذ المساعد بقسم التربية المقارنة

كلية التربية –جامعة الفيوم

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

ملخص الدراسة

أولًا: الملخص باللغة العربية

اتجهت العديد من الشركات نحو تبني نموذج جامعات الشركات، حيث يُمكنها من توفير الموارد البشرية المؤهلة، وتنميتها وتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة ورفع قدراتها لتحقيق ماتسعي إليه من استراتيجيات، وتلبية احتياجات سوق العمل خاصة بعد ما عجزت مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية أو الخاصة التابعة لشركات وقطاعات مصرية عن مواكبة التغييرات والتحولات الجديدة الحادثة في سوق العمل، ومتطلبات اقتصاد المعرفة، لذلك كان لزامًا السعي لتطوير جامعات الشركات المصرية لتصبح قادرة علي الاسهام الجاد في التحول إلي اقتصاد المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية والريادة التنموية.

☒ **مشكلة الدراسة:** حاولت الدراسة الإجابة علي السؤال الرئيس التالي:-

"كيف يمكن الإفادة من أهم النماذج العالمية لجامعات الشركات في تطوير جامعات الشركات بمصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟"

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:-

١. ما الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة، وما الإطار الفكري لجامعات الشركات في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
٢. ما خبرة كل من البرازيل وإندونسيا في تطوير جامعات الشركات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة وفي ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة؟
٣. ما واقع تطبيق جامعات الشركات بمصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟
٤. ما أوجه التشابه والاختلاف بين مصر ودولتي المقارنة؟
٥. ما التصور المقترح لتطوير جامعات الشركات بمصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة علي ضوء الاستفادة من خبرة كل من البرازيل وإندونسيا وبما يتناسب مع ظروف وإحتياجات المجتمع المصري؟

☒ **أهداف الدراسة:** سعت الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:-

١. تعرف الإطار الفكري والمفاهيمي لاقتصاد المعرفة، وجامعات الشركات في الأدبيات التربوية المعاصرة.
٢. الإستفادة من تجربتي البرازيل وإندونسيا في مجال تطوير جامعات الشركات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
٣. إلقاء الضوء علي واقع تطوير جامعات الشركات بمصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
٤. تطوير جامعات الشركات بمصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة علي ضوء الاستفادة من خبرات كل من البرازيل وإندونسيا بما يتناسب مع ظروف وأوضاع المجتمع المصري.

☒ **أهمية الدراسة** :اكتسبت الدراسة الحالية أهميتها من حيث:-

- الاهمية النظرية للدراسة

١. ندرة الدّراسات التّربوية القليلة التّي تتناول جامعات الشركات على الرغم من انتشار هذا النمط بصورة لافتة للنظر في مختلف قطاعات العمل والإنتاج حول العالم، بشكل جعلها منافسًا قويًا للجامعات.
٢. تحقيق ميزة تنافسية للشركات الاقتصادية، بتعرف الدور الذي تلعبه جامعات الشركات في تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.
٣. يحظي موضوع جامعات الشركات باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة، نظرًا لدورها الهام في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة وتحقيق الميزة التافسية.

- الأهمية التطبيقية للدراسة

١. مساعدة رجال الاقتصاد والأعمال والتعليم في تبنِّي نمطًا جديدًا للتعليم والتدريب يلبِّي احتياجاتها المختلفة؛ باعتبار أن القوى العاملة وتنميتها الدعامات الأساسية لأي اقتصاد متقدم قائم على المعرفة والمسئولة عن تحقيق التّقدم وزيادة الإنتاج.
٢. الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية في عصر تُعد فيه المعلومات والتكنولوجيا هي المدخل لاقتصاد قوي.
٣. الاستفادة من خبرتي البرازيل وإندونسيا في تطوير جامعات الشركات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

☒ **منهج الدراسة**

استخدمت الدارسة المنهج المقارن، والذي يقوم علي وصف الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة في مصر ودولتي المقارنة، وتفسيرها في ضوء القوي والعوامل الثقافية المحيطة بها، من أجل تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين البرازيل وإندونسيا ومصر في تطوير جامعات الشركات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، كمحاولة للاستفادة منها في تطوير جامعات الشركات بمصر، وبما يتوافق مع أوضاع المجتمع المصري.

☒ **خطوات السير في الدراسة:** سارت الدراسة وفقًا للخطوات التالية:-

- تناول **الفصل الأول:** الإطار العام للدراسة والذي تضمن عرض كل على (مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، منهج الدراسة، مصطلحات الدراسة، الدراسات السابقة، حدود الدراسة، خطوات السير في الدراسة).
- وللإجابة عن السؤال الأول: تم عرض الإطار النظري للدراسة الذى يشمل على محورين رئيسيين هما: اقتصاد المعرفة من حيث (مفهومه، ونشأته، أهميته، وركائزه، خصائصه، وفوائده، متطلباته، ومؤشراته، الجامعات وتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة). والمحور الثاني جامعات الشركات من حيث: مفهومها، ومبادئها، ونشأتها، وتطورها، العوامل التي ساعدت علي نشأتها وتطورها، خصائصها، ومبادئها، أدوارها ووظائفها، تصنيفاتها، بالإضافة إلي الخطة الاستراتيجية لجامعات الشركات من حيث: (رؤية ورسالة وقيم جامعات الشركات وأهدافها والبنية الإدارية والتنظيمية، والبرامج الدراسية)، القبول، التعاون والشراكة مع المؤسسات الأخري، تقويمها واعتمادها، وذلك في **الفصل الثاني** من الدراسة.
- وسعيًا نحو الإجابة عن السؤال الثاني: تناول **الفصل الثالث** عرض خبرة البرازيل في تطوير جامعات الشركات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
- وللإجابة عن السؤال الثالث: تم عرض عرض خبرة إندونسيا في تطوير جامعات الشركات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك في **الفصل الرابع** من الدراسة.

- وسعيًا للإجابة عن السؤال الرابع: تضمن **الفصل الخامس** عرض واقع جامعات الشركات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمصر.
- وللإجابة عن السؤال الخامس: تم إجراء تحليل مقارن بين كل من مصر والبرازيل وإندونسيا. ثم وضع تصور مقترح لتطوير جامعات الشركات بمصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك في **الفصل السادس** من الدراسة.

☒ **نتائج الدراسة:** وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أهم المعوقات التالية:

١) غياب القيادات الإدارية الناجحة، مما يعيق التنمية الإدارية، وغياب القادة الأكفاء القادرين على تنمية مهارات العاملين.

٢) ضعف إمكانيات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، نتيجة ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية النظرية منها والعلمية وضعف الإنفاق عليها.

٣) عدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة، واستخدمها بكفاءة نظرًا لضعف الحوافز الاجتماعية، وضعف التقدير والاعتبار الاجتماعي الذي يمنحه المجتمع سواء للعاملين أو المستخدمين في نشاطات البحث العلمي.

٤) هجرة الأدمغة والكفاءات: تمثل هذه الهجرة نزيفاً حقيقياً يكلف البلد خسائر اقتصادية كبيرة، وبالتالي خسارة النفقات الطائلة التي تم تخصيصها للاستثمار في رأس المال البشري.

٥) الفجوة الرقمية، وهى تعني درجة التفاوت في مستوى التقدم سواء بالاستخدام، أو الإنتاج في مجال الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والتي تعيق تسارع النمو الاقتصادي، والتنمية والابتكار ولعل أهم أسباب تلك الفجوة هو غياب البنية التحتية التكنولوجية، وضعف البرامج التعليمية، وعدم توافر برامج بحثية وقواعد للتطوير المستمر، ونقص الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية العلم والتكنولوجي.

٦) ضعف الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم الجامعي وضعف الربط بين البحث العلمي ومتطلبات المجتمع والتنمية.

٧) تراجع مستوي التعليم، وتراجع المخصصات المالية الموجهة للبحث والتطوير، فضلًا عن العقبات التشريعية والقانونية، وضعف خدمات الإنترنت وجودتها في الكثير من المناطق.

٨) عجز التعليم الجامعي عن تحقيق دوره التنموي في تأهيل رأس المال البشري لاحتياجات السوق، أو في تأسيس تراكم رأس المال المعرفي، الذي يمكن أن يتحول إلي تقنيات إنتاج تلبي إحتياجات السوق.

وتم طرح تصور مقترح لتطوير جامعات الشركات بمصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك وفقًا للمحاور التالية:

المحور الأول: منطلقات التصور المقترح. المحور الثاني: أهداف التصور المقترح. المحور الثالث: آليات تنفيذ التصور المقترح. المحور الرا بع: متطلبات تنفيذ التصور المقترح. المحور الخامس: معوقات التصور المقترح وسبل التغلب عليها.